MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

القاهرة فى : ٢٠٢١/١١/٣٠

السيدة الأستاذة / مساعد رئيس البورصة

والمشرف على قطاع الافصاح

البورصة المصرية

تحيه طيبه وبعد ::

إلحاقاً لكتابنا المؤرخ ٢٠٢١/١١/٩ مرفق صورة من تقرير السادة مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات عن المركز المالى والحسابات الختامية للشركة فى ٢٠٢١/٩/٣٠ .

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم رد الشركة على تقرير السادة مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات عن المركز المالى والحسابات الختامية للشركة فى ٢٠٢١/٩/٣٠ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

العضو المنتدب

والرئيس التنفيذى

(عمرو عطية احمد)

Head Office 28 Hussien Wassef St., El Dokki, Giza, Egypt
Tel.: +2 02 3761 0256 / +2 02 3761 0246
Fax: +2 02 3761 0256

٢٨ ش حسين واصف - الدقي - الجيزة - مصر
تليفون : ٠٢٥٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+ / ٠٢٤٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+
فاكس : ٠٢٥٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+

MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

القاهرة فى : ٢٠٢١/١١/٣٠

السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

تحيه طيبه وبعد ::

إلحاقاً لكتابنا المؤرخ ٢٠٢١/١١/٩ مرفق صورة من تقرير السادة مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات عن المركز المالى والحسابات الختامية للشركة فى ٢٠٢١/٩/٣٠ .

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم رد الشركة على تقرير السادة مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات عن المركز المالى والحسابات الختامية للشركة فى ٢٠٢١/٩/٣٠ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

العضو المنتدب
والرئيس التنفيذى

(عمرو عطية احمد)

Head Office 28 Hussien Wassef St., El Dokki, Giza, Egypt
Tel.: +2 02 3761 0256 / +2 02 3761 0246
Fax: +2 02 3761 0256

٢٨ ش حسين واصف - الدقي - الجيزة - مصر
تليفون : ٠٢٥٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+ / ٠٢٤٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+
فاكس : ٠٢٥٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+

MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

رد الشركة

على تقرير مراقب الحسابات

عن الفحص المحدود للقوائم المالية لشركة مصر للفنادق

عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢١/٩/٣٠

الملحوظـــــة	الـــــــرد
أساس إستنتاج متحفظ :- - تم تخفيض حساب الاصول الثابته (أثاث ومفروشات- فندق النيل) فى ٢٠٢١/٩/٣٠ بمبلغ نحو ٩٠ ألف جنية بالخطأ تمثل قيمة الاصناف المباعة بالمزاد المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٧ للاصناف (عدد ٤٤ مجفف – عدد٩١ مكواه – عدد ٥٢ ميزان – عدد ٤٤ كاتل) وصحتها ان يتم تخفيضها من حساب عدد وادوات – بفندق النيل ريتزكارلتون . يتعين إجراء التصويب المحاسبى اللازم مع مراعاة أثر ذلك على حساب الاهلاك حتى تظهر أرصدة الحسابات على حقيقتها فى تاريخ المركز المالى .	- تم إجراء التصويب المحاسبى اللازم فى نوفمبر ٢٠٢١ بالقيد رقم (١٩١) عمليات بتعديل تصنيف الأصول الثابتة والمخصص وعلماً بأن معدل الإهلاك السنوى بالبندين متساوى ولذلك فإن الأرصدة تظهرعلى حقيقتها بحساب صافى الأصول الثابتة.
- بلغ رصيد حساب الاصول غير الملموسة بالصافي في٢٠٢١/٩/٣٠مبلغ٣٣,٠٥٠الف جنية وصحته مبلغ٣٥,٣٨٢ الف جنية بفارق قدره ٢,٣٣٣ الف جنية قيمة استهلاك شهري يوليو و أغسطس ٢٠٢١ والذى تم إستنزالهم من رصيد الاصل (مشروع تشغيل الفاتورة الالكترونية الخاصة بمصلحة الضرائب) والبالغ نحو ٢٨ ألف جنية بالخطأ حيث تم إضافة الاصل فى شهر سبتمبر ٢٠٢١. يتعين اجراء التسوية المحاسبية اللازمة حتي تظهر أرصدة الحسابات علي حقيقتها فى تاريخ المركز المالى والافادة.	- تم رفع الأصل (الفاتورة الإلكترونية الخاصة بمصلحة الضرائب – القيمة المضافة) فى شهر سبتمبر ٢٠٢١ وتم مراعاة إحتساب الإهلاك بداية من شهر يوليو ٢٠٢١ طبقاً لتاريخ بدء إستخدام وتشغيل الفاتورة الإلكترونية.
- بلغ رصيد حساب مشروعات تحت التنفيذ فى ٢٠٢١/٩/٣٠ مبلغ نحو ١٨٤,١٠٨ مليون جنيه تتمثل فى (١٥٠,٧٠٥ مليون جنيه تكوين استثمارى ، ٣٣,٤٠٣ مليون جنيه انفاق استثمارى) وقد تبين بشأنه مايلى : ١- ظهر رصيد حساب التكوين الاستثمارى (شركة انتركونسلت تيلكوم) المسئولة عن عملية التيار الخفيف بفندق سفير دهب ريزورت فى ٢٠٢١/٩/٣٠ بالخطأ بمبلغ نحو ٣,٧٩٦ مليون جنية وصحتة مبلغ نحو ٢,٩٧٩ مليون جنية تمثل قيمة الاعمال المنفذة لشركة انتركونسلت حتى مستخلص رقم (٤) بفارق قدرة نحو ٨١٧ ألف جنية وصحتها ان يتم تحميلها على حساب الانفاق الاستثمارى (تشوينات شركة انتركونسلت) . يتعين اجراء القيد المحاسبى اللازم حتى تظهر أرصدة الحسابات على حقيقتها فى تاريخ المركز المالى .	- تم مراعاة إجراء التصويب بين حسابى التكوين والإنفاق الإستثمارى فى أكتوبر ٢٠٢١ بالقيد رقم ١٠/٣٦٩ عمليات.

الملحوظـــــة	الـــــــرد
٢- بلغت مصروفات فندق سفير دهب والمغلق للتطوير (خسائر) ٢٤،٨٦٤ مليون جنيه منذ تاريخ غلق الفندق للتطوير فى ٢٠١٧/١٠/١٥وحتى ٢٠٢١/٩/٣٠ منها مبلغ نحو ١،٣١٨ مليون جنيه تخص المركز المالى الحالى(عبارة عن اجور عمال ومصروفات اخرى) . - بلغت التكلفة الإستثمارية للمشروع حتى ٢٠٢١/٩/٣٠مبلغ نحو ٢٧٥,٢٤٨ مليون جنية والتى كان مقدر لها بالموازنة الإستثمارية للشركة لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مبلغ نحو ٢٤٣ مليون جنية متضمنة التكلفة الانشائية والتى تخص المقاول العام والبالغة نحو ٢١٢,٤١٨ مليون جنية (سدد منهم ماقيمتة نحو ١٤٨ مليون جنية قيمة المستخلصات المقدمة من المقاول العام حتى ٢٠٢١/٩/٣٠) ، ووفقا للجدول الزمنى النهائى المقدم من إستشارى المشروع والذى تم تعديلة أكثر من مرة فقد تم الاتفاق على ان تكون مدة نهاية تنفيذ أعمال تطوير المشروع فى ٢٠٢١/١٢/٢٤ ، وترتب على مد مدة تنفيذ أعمال التطوير تحميل شركة مصر للفنادق بأتعاب إضافية للمكتب الإستشارى ومدير المشروع (محرم باخوم) بلغت نحو ٣,٥٨٧ مليون جنية حتى سبتمبر ٢٠٢١ ، بلغت نسبة التنفيذ الفعلية للمشروع من واقع المنفذ والمشون بالموقع كأعمال نحو ٨٣,٤% فقط من إجمالى الأعمال حتى تاريخ ٢٠ /٩/ ٢٠٢١ . الامر الذى يستلزم ضرورة العمل على سرعة الانتهاء من أعمال التطوير للمشروع والتى إمتدت وقاربت على ٣ سنوات لانجازها قبل نهاية العام الحالى فى ديسمبر ٢٠٢١ وفقا لاخر جدول زمنى معتمد حيث أن التأخير يكبد الشركة المزيد من الخسائر والاعباء الإضافية.	- نظراً للحاجة الشديدة إلى تنفيذ مجموعة من الأعمال الإضافية والتى ظهرت بناءاً على نتائج الاختبارات التى تم إجراءها على شبكات البنية الأساسية للفندق وكذا ظهور الحاجة إلى إجراء تطوير لمحطة تحلية المياه ومحطة معالجة الصرف الصحى وغرفة طلمبات ضخ المياه وتمهيد الطرق وتطوير أعمدة الإنارة فقد تم طرح هذه الأعمال على الشركات المتخصصة وتم ترسيتها وبناءاً عليه فقد احتساب نسبة الإشراف الهندسى الخاصة على هذه الأعمال للمكتب الإستشارى وجارى حالياً صرف أتعاب المكتب الإستشارى من إجمالى قيمة هذه النسب على أنه يتم تسوية القيمة النهائية للمكتب الإستشارى بعد إنتهاء العمل بالمشروع. - كما أنه جارى دفع العمل بالمشروع حتى يمكن الإنتهاء من جميع أعمال التطوير وفقاً للجدول الزمنى المقدم من المقاول والذى ينتهى فى ٢٠٢١/١٢/٢٤.
- قام مكتب الإستشاري إيهاف و المسئول عن إدارة عملية توريد الأثاث المتحرك بفندق النيل ريتز كارلتون بتاريخ ٢٠٢١/٥/٩ بتقديم نتيجة الدراسة بمدي أحقية المقاول (شركة بينوماروني) لأي حقوق من عدمه وفقاً للإتفاق المبرم بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٢ بين شركة مصر للفنادق و شركة بينوماروني و مكتب الإستشاري إيهاف و الذي ترتب عليه سداد الشركة لكافة مستحقات المقاول في فبراير ٢٠١٩ (٥٧٣ ألف جنية قيمة المستخلص الختامي و ٢،٦١٩ مليون جنية رد لخطابي الضمان الإبتدائي و النهائي) و كذا إعفاؤه من غرامات التأخير ، و ذلك علي ألا يحق له اللجوء للتحكيم و علي أن يتم دراسة المطالبة المقدمة منه كتعويض بمعرفة الإستشاري ، حيث أفاد مكتب الاستشارى برفضة طلب المقاول بالتعويض عن التكاليف المباشرة والغير مباشرة وتكاليف إستخدام مخازن الشركة ،كما أفاد بأنة يجوز لشركة مصر للفنادق ويعد موافقتها أن يتم تعويض المقاول عن تكاليف تمديد خطابات الضمان عن المدة الزمنية التى تم منحها كتمديد لمدة تنفيذ العملية فقط . يتعين إتخاذ اللازم فى ضوء الدراسة وموافاتنا بما سوف تتخذة شركة مصر للفنادق بشأن تعويض المقاول من عدمة .	- قامت شركة مصر للفنادق بصرف المستخلص الختامى ونهو جميع الإجراءات التعاقدية الخاصة بالعملية . - وجارى دراسة التقرير الوارد من المكتب الإستشارى إيهاف طبقاً للعقد والذى إنتهى إلى رفض طلب المقاول بالتعويض عن التكاليف المباشرة والغير مباشرة وتكاليف إستخدام مخازن الشركة ،كما أفاد بأنة يجوز لشركة مصر للفنادق ويعد موافقتها أن يتم تعويض المقاول عن تكاليف تمديد خطابات الضمان عن المدة الزمنية التى تم منحها كتمديد لمدة تنفيذ العملية فقط وسيتم إتخاذ ما يلزم فى ضوء التوصيات الواردة بالتقرير.

الملحوظـــــة	الـــــــرد
- تضمن رصيد الإنفاق الإستثماري في ٢٠٢١/٩/٣٠ يتضمن نحو ٣٤٢ ألف جنيه بما يعادل ٢٠ألف دولار لشركة سفير إنترناشونال قيمة جزء من العقد الموقع بينهما في ٢٠١٥/٩/٢٠ مقابل تقديم شركة سفير لخدمات واستشارات ومعونات فنية لمراجعة التصميم المبدئي و النهائي لتطوير فندق دهب ريزورت بأتعاب بلغت نحو ٢٠٠ ألف دولار أمريكي خالصة الضرائب و قد رأي أحد أعضاء مجلس الإدارة بالشركة إعادة التفاوض مرة أخري بخصوص مبلغ ٢٠٠ ألف دولار، الأمر الذي أيدته رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة في اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة مصر للفنادق بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣٠ و حتي تاريخه لم يتم موافاتنا بما إتخذته الشركة من إجراءات في هذا الشأن رغم سابق توصياتنا بذلك بتقاريرنا السابقة ورد الشركة بأنه جارى التفاوض. يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات لإستكمال التفاوض مع شركة سفير في ضوء انها شركةإدارة وتشغيل فندق دهب وموافاتنا بما تم في هذا الشأن.	- عقد الخدمات الإستشارية والمعونة الفنية مع شركة سفير ملزم ويتم التفاوض مع شركة سفير الدوليةً لمحاولة تخفيض الأتعاب الإستشارية الواردة بالعقد ٢٠٠ألف دولار.وقد قامت الشركة بتأجيل سداد قيمة العقد بالكامل بالفعل ولم يتم سداد سوى دفعة بمبلغ ٢٠الف دولار بناء على قرار مجلس إدارة الشركة بجلسته بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٢ وجارى الإنتهاء من التفاوض مع شركة سفير الدولية نظراً لقرب الإنتهاء من أعمال التطوير وإفتتاح الفندق وجدولة سداد باقى المبلغ ومما كان له الأثر الإيجابى على السيولة النقدية بالشركة.
- بلغ رصيد حساب الإستثمارات طويلة الأجل في ٢٠٢١/٩/٣٠ مبلغ نحو ٩,٠٢٢ مليون جنيه بالخطأ وصحته مبلغ نحو ١١,٨٦٨ مليون جنية بالصافي بعد خصم قيمة مخصص هبوط أسعار أوراق مالية المكون لها والبالغ نحو ٣,٢٦١ مليون جنيه، وقد تبين بشأنها ما يلي: - قامت الشركة بإستبعاد رصيد استثماراتها فى قيمة اسهم شركة الاسماعيلية الجديدة للاستثمار السياحى والبالغ نحو٢,٨٤٦ مليون جنية من الدفاتررغم عدم الانتهاء من إجراءات نقل ملكية الاسهم للمشترى(شركة فنادق البحر الاحمر القابضة للاستثمارات السياحية) ،حيث تم تحصيل القيمة البيعية بالكامل من المشترى، الامر الذى يتعين معه رد قيمة الاسهم لحساب الاستثمارات لحين اتمام عملية نقل ملكية الاسهم وإظهار قيمة إستثمارات الشركة على حقيقتها فى ٢٠٢١/٩/٣٠ . كما تضمنت الإستثمارات مساهمة الشركه فى شركتى مصر أسوان للسياحة ومصر سيناء للسياحة والبالغتان نحو ١,٩٣٠ مليون جنية و ١,٠٥٨ مليون جنية على التوالى حيث لم تحصل الشركة على اى عائد منهما نظرا لتحقيقهما خسائر مرحلة بلغت (نحو ٢٤,٦٣٣ مليون جنية لشركة مصر أسوان ونحو ٤٠,٥٦٤ مليون جنيه لشركة مصر سيناء هذا بخلاف خسائر العام المنتهى فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ والبالغة نحو ٢,٤٠٨ مليون جنية لشركة مصر أسوان للسياحة ونحو ٢,٣٧٤ مليون جنية لشركة مصر سيناء .	- قامت الشركة بإستبعاد المساهمة لدى شركة الإسماعيلية الجديدة من أرصدة حساب إستثمارات طويلة الأجل حيث أنه طبقاً للعقود المبرمة بين شركة مصر للفنادق و بنك مصر والمشترى (شركة فنادق البحر الأحمر القابضة للإستثمارات السياحية) فقد تم تحصيل القيمة البيعية بالكامل من المشترى وأن عدم الإنتهاء من إجراءات نقل الملكية تخص المشترى وحده دون أدنى مسئولية على شركة مصر للفنادق. - صدر قرار من مجلس إدارة الشركة القابضة رقم (٢٤) بتاريخ ٢٠٢١/٦/٨ بدارسة شركة إيجوث لإمكانيه شراء حصة شركة مصر للفنادق لدى شركة مصر أسوان للسياحة بالقيمة الأسمية فى حالة تحقيق جدوى إقتصادية لمشروع قرية نفرتارى وكذلك قيام شركة مصر للفنادق بدراسة إمكانيه شراء حصة شركة مصر للسياحة لدى شركة مصر سيناء للسياحة وتعكف حالياً شركة مصر للفنادق بالتنسيق مع شركة مصر سيناء للسياحة نحو موافاتها بكافة البيانات والإيضاحات اللازمة لإجراء دارسة الجدوى الإقتصادية بناء على رؤية شركة مصر سيناء لمشروعاتها المستقبلية وذلك فى ضوء زيادة رأس المال بمعرفة هيئة المجتمعات العمرانية والبدء فى تنمية مدينة سانت كاترين كمقصد سياحى عالمى.

الملحوظـــــة	الـــــــرد
،، فضلا عن مساهمة الشركة فى شركة الشرق الاوسط (تحت التصفية) وحتى ٢٠٢١/٦/٣٠ لم يتم الإنتهاء من أعمال التصفية رغم أن قرار تصفية الشركة يرجع لعام ١٩٨٦ ، ويتصل بما سبق تعلية مبلغ نحو ٤,٥٠٠ مليون جنيه بالحسابات الدائنة بدفاتر شركة مصر للفنادق كجزء من مستحقاتها لدى شركة الشرق الاوسط ولحين الانتهاء من أعمال التصفيه النهائية لإدراجها بحساب الايرادات. يتعين بحث ودراسة محفظة الإستثمارات والاوراق المالية بالشركة وإتخاذ الإجراءات التي تكفل تعظيم العائد منها، والعمل على سرعة إنهاء إجراءات تصفية شركة الشرق الأوسط والتي إمتدت لـ ٣٥عام لإمكانية الاستفادةمن عائد التصفية والمساهمة في إستثمارات أخرى مختلفة حفاظا على أموال وحقوق الشركة ، مع ضرورة الدراسة الواجبة بشأن ما ورد برد الشركة على تقريرنا السابق بشأن التخارج من مساهماتها بشركتى مصر سيناء ومصر أسوان بالقيمة الاسمية حفاظا على حقوق الشركة ، خاصة فى ظل إتخاذ شركة مصر سيناء قرار بالجمعية العامة الغير عادية والمنعقده بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣٠ بزيادة رأس مال الشركة ليبلغ نحو ٢٠٠ مليون جنية حيث قامت هيئة المجتمعات العمرانية بتحمل زيادة رأس المال بنحو ١٠٠ مليون جنية مع البدء في تنمية مدينة سانت كاترين كمقصد سياحى عالمى وفقا لتوجيهات رئيس الجمهورية في هذا الشأن الصادرة في ٢٠٢٠/٧/١٣.	- تتابع الشركة دورياً أعمال التصفية عن كسب حيث أن شركة الشرق الأوسط (تحت التصفية) منذ أكثر من ٣٥ عاماً وقد قامت كل من إدارة شركتى إيجوث ومصر للفنادق خلال السنوات الثلاث الماضية بتحفيز وتسريع عملية التصفية كما قامت إدارة الشركة بالتدخل لدى محافظة الإسماعيلية وقد تم بالفعل ولأول مرة منذ أكثر من ٣٠ عاماً تحصيل عوائد من التصفية خلال العامين الماضيين بلغت نحو ٤,٥ مليون جنيه لشركة مصر للفنادق بخلاف ما حصلت عليه شركة ايجوث الأمر الذى كان له أثر إيجابى على التدفقات النقدية والموقف المالى للشركة.
- ظهر رصيد حسابات مدينة لدى المصالح والهيئات في ٢٠٢١/٩/٣٠ مبلغ نحو ١٥٣,٦٤٢ مليون جنية و قد تبين ما يلي :- ١- تضمن الحساب نحو ١٥٠ مليون جنيه مسددة لوزارة المالية ونحو ١,٣٨١ مليون جنيه مصاريف قضائية (بعد حصول الشركة على ما قيمتة نحو ٤,٣٧٤ مليون جنية بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٦ ونحو ٨,٧٤٧ مليون جنية بتاريخ ٢٠٢١/٣/١ من المصاريف القضائية والبالغه نحو ١٤،٥٠٢ مليون جنية) وذلك تنفيذاً لحكم الإستئناف الصادر ضد الشركة فى ٢٠٠٩/٤/٢٨ بسداد نحو ٢٦٤ مليون جنيه لوزارة المالية مقابل حق إنتفاع عن أرض فندق النيل ريتزكارلتون عن الفترة ما قبل عام ١٩٩٩ هذا وقد تم تكوين مخصص بنحو ٩،٣٦٥ مليون جنيه لمقابلة تلك القضايا، وقد جاء الحكم النهائي بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٤ لصالح الشركة بعدم أحقية وزارة المالية في هذا المبلغ (٢٦٤ مليون جنية) ، إلا أن وزارة المالية قامت بالطعن علي الحكم عن طريق النقض بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢١ و تم وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه موقتاً لحين الفصل في موضوع الطعن ،وقد حددت جلسة ٢٠٢٠/٦/٢٥ للنظر فى طلب وقف التنفيذ وقد صدر حكم بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٢ برفض طلب وقف التنفيذ لصالح الشركة وقامت وزارة المالية بالطعن على الحكم الصادر وتم رفض الطعن فى جلسة ٢٠٢١/٣/٢٥،وبناء علي ملاحظة الجهاز المتكرره لتحصيل تلك المديونية قامت الشركة بتوجيه إنذار كتابي لوزارة المالية بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣٠ كما أوصت الجمعية العامة المنعقده في ٢٠٢١/٩/٣٠ بالعمل علي التفاوض مع وزارة المالية لاسترداد المبلغ أو إجراء مقاصة مع مستحقات وزارة المالية طرف شركة مصر للفنادق . الامر الذي يتعين معه سرعة إتخاذ الاجراءات التى تكفل تحصيل المبلغ أو إجراء المقاصة مع وزارة المالية وموافاتنا بما تم في هذا الشأن حفاظا على حقوق الشركة .	- قامت الشركة بتوجيه إنذار كتابى لوزارة المالية سلم بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣٠ بطلب سداد المبالغ المستحقة للشركة عن الضمان الحكومى والبالغة نحو ١٥٠ مليون جنيه بالإضافة إلى الفوائد القانونية المستحقة من تاريخ السداد تمهيداً لإقامة دعوى إسترداد سداد المبالغ المستحقة للشركة عن الضمان الحكومى - بعد التنسيق مع الشركة القابضة للسياحة والفنادق تم مخاطبة وزارة المالية نحو إتخاذ الاجراءات اللازمة لإسترداد مبلغ الضمان الحكومى والبالغ ١٥٠ مليون جنيه أو إجراء مقاصة يخصم منها مستحقات وزارة المالية لدى الشركة عن حق الإنتفاع بالأرض البالغ حوالى ٣٥ مليون جنيه بالإضافة إلى مستحقات الضرائب التى سيتم إستنزالها للشركة والشركات الشقيقة فى مقاصة إما تدريجية او مقاصة معجلة. - تم التواصل مع المستشارين القانونين لوزارة المالية لإجراء التنسيق اللازم للنظر فى الحكم الصادر لصالح شركة مصر للفنادق وكيفية تنفيذه ، وأنه يتم حالياً بالتوازى والتنسيق مع وزارة قطاع الأعمال العام لوضع آليه كيفيه تنفيذ الحكم ، وجارى التواصل مع مكتب معالى الوزير حيث تم الإفادة بأنه بناء على رأى معالى السيد/ وزير قطاع الأعمال نحو إقتراح خطاب موجه من سيادته إلى معالى السيد/ وزير المالية. - بالنسبة للمصروفات القضائية والتى كانت تبلغ نحو ١٤,٥٠٢ مليون جنيه فقد تم تحصيل نحو ١٣,١٢١ مليون جنيه خلال العام المالى وجارى المتابعة نحو تحصيل المتبقى وقدره نحو ١,٣٨١ مليون جنيه من المحاكم المختصة.

الملحوظـــــة	الـــــــرد
٢- نحو ٢٩٧ الف جنية قيمة مديونية على مصلحة الضرائب (أيرادات غرب القاهرة- ضريبة عقارية) والصادر بشأنها أحكام قضائية نهائية لصالح الشركة. الامر الذي يتعين معه سرعة تحصيل المديونية حفاظا على مستحقات الشركة . ٣- نحو ٢٧٩ الف جنية رصيد متوقف منذ عدة سنوات يمثل قيمة ضريبة الدمغة النسبية علي مساهمة الشركة في رأس مال شركات مساهمة أخري مقام بشأنها دعاوي قضائية . الامر الذي يتعين موافاتنا بما تم الانتهاء اليه في شأن الدعاوي المرفوعة سابق الاشاره اليها.	- تم التنسيق مع مصلحة الضرائب العقارية نحو توجيه خطاب لها لإجراء مقاصة بين مستحقات الشركة لدى مصلحة الضرائب العقارية والصادر بشأنها أحكام قضائية نهائية وبين المستحق لمصلحة الضرائب العقارية فى ضوء ما سيسفر عنه موقف الدعوى القضائية المرفوعة من الشركة بشان الطعن على قيمة الضريبة العقارية للمحلات المتواجدة بفندق النيل ريتزكارلتون. - مازالت الدعاوى القضائية متداولة أمام محكمة النقض نتجية الطعون المرفوعة من وزارة المالية بالنقض على الأحكام الصادرة فى الإستئناف منذ عدة سنوات ولم تحدد جلسة للحكم.
- ظهر رصيد حسابات مدينة أخري بالصافي في ٢٠٢١/٩/٣٠ بنحو ٨٨,٤٩٦ مليون جنية بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والبالغ نحو ١٣٣ الف جنية ولقد تبين أن الرصيد مازال يتضمن:- ١- نحو ٧٩ الف جنية قيمة مديونية مستحقة علي شركة مصر سيناء متوقفة منذ عام ١٩٩٥ لم يتم تحصيلها حتي تاريخة وبناء علي تقاريرنا السابقة قامت الشركة بالحصول علي مصادقة شركة مصر سيناء علي الرصيد في ٢٠١٨/٦/١٣ . هذا ولم تفي شركة مصر سيناء بسداد المديونية حتي تاريخة كما جاء بردها الوارد علي مطالبات الشركة في ٢٠٢٠/٦/١٥. يتعين أتخاذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة حفاظاً علي حق الشركة قبل الغير و الافادة.	- جارى مخاطبة شركة مصر سيناء مرة أخرى والمتابعة معها لسرعة سداد المديونية المستحقة.
٢- نحو ٥٤٥٣٧ جنية تمثل قيمة ضريبة الدمغة النسبية علي مساهمة الشركة في رأس مال شركة الاسماعيلية للأستثمارات السياحية المستحق لشركة مصر الفنادق طبقا لحكم المحكمة الدستورية إعتبارا من عام ١٩٩٦ و قد ورد شيك مقبول الدفع رقم (١١٧٠٧٦٩٤١ بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١ علي البنك التجاري الدولي) لم تتمكن الشركة من تحصيله لعدم وجود رصيد وقامت الشركة بتحرير محضر رقم ٢٩٦٣١ في ٢٠٢٠/٨/٩ بقسم أول مدينة نصر تمهيدا لرفع دعوي قضائية ضد شركة الاسماعلية للأستثمارات السياحية. يتعين متابعة الاجراءات القضائية الواجبة في هذا الشأن حفاظ علي حق الشركة طرف الغير و الافادة.	- قامت الشركة بتحرير محضر ٢٩٦٣١ لسنة ٢٠٢٠ جنح أول مدينة نصر (جنحة شيك بدون رصيد) وتم الحكم على محرر الشيك/ مدحت أحمد أحمد موسى بالحبس سنة وكفالة ٣٠٠٠ جنيه والمصاريف بجلسة ٢٠٢٠/١٠/١٢ وجارى المتابعة للإجراءات القضائية.
٣- نحو ٢٢٠ الف جنية تخص شركة شندلر تمثل قيمة عدد ٤ مصاعد بفندق النيل ريتز تم بيعهم لشركة شندلر بالأضافة لقطع الغيار الخاصة بها منذ عام ٢٠١٤، يتصل بذلك وجود رصيد بالحسابات الدائنة الاخري بدفاتر الشركة تخص شركة شندلر بمبلغ نحو ١٧٥,٥ الف جنية تمثل قيمة إيجارية لمخازن عن الفترة من ٢٠١١/١/١ حتي ٢٠١٣/٤/١ لم يتم تسويتها من المستخلص النهائي حتي تاريخه علي الرغم من أفتتاح الفندق في أكتوبر ٢٠١٥ . يتعين العمل علي دراسة و تسوية تلك المبالغ مع مراعاة توقيع غرامات التأخير علي شركة شندلر لعدم إلتزامها بشروط أمر الاسناد للأعمال التكميلية و الذي تم تنفيذه من خلال شركة أخري و الافادة.	- جارى إصدار المستخلص الختامى لشركة شندلر وسيتم مراعاة توقيع غرامات التأخير حالة إقرارها عند إصدار المستخلص.

الملحوظـــــة	الـــــــرد
- بلغت إيرادات النشاط الجارى فى ٢٠٢١/٩/٣٠ مبلغ نحو ١١٢,١٨٠ مليون جنيه وقد تضمن الرصيد مبلغ نحو ٧٢ألف جنية بواقع ٢٤ ألف جنية شهريا تستقطع من مستخلصات المقاول العام عن تطوير فندق سفير دهب تحت مسمى إيجار الشاليهات المملوكة للشركه بفندق سفير دهب والتى يسكن بها العاملين طرف المقاول العام خلال تنفيذ المشروع مقابل تجديدها ، وذلك رغم ورود خطاب من المقاول العام بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٩ يطالب فيه بعدم خصم أو تغلية تلك المبالغ من المستخلصات وردها له وفقا لما تم الاتفاق عليه بمحضر الاجتماع التنسيقى رقم (٣) بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٤، وحتى تاريخه لم يتم البت أو الرد على ذلك الخطاب وأستمرت الشركة فى إستقطاع تلك المبالغ وتحميلها لحساب الايرادات والتى قد بلغت العام المالى السابق ماقيمته نحو ٥٥٢ ألف جنية ، و رغم سابق رد الشركة على تقريرنا السابق بأنة جارى إتخاذ اللازم لتسوية تلك المبالغ الا انه حتى تاريخه لم يتم اتخاذ أى اجراء بشأنها. يتعين سرعة دراسة ما سبق وإجراء التسويات المحاسبية اللازمه وفقا لما تسفر عنه الدراسة لإظهار أرصدة الحسابات على حقيقتها فى تاريخ إعداد المركز المالى .	- جارى الإنتهاء بمعرفة المقاول العام من أعمال تجديد الشاليهات وحتى يمكن إتخاذ اللازم بتسوية تلك المبالغ فى ضوء ذلك.
- – ظهرت الحسابات الدائنة لدى المصالح والهيئات(أرصدة مدينة) في٢٠٢١/٩/٣٠بنحو ٤,٢٩٧ مليون جنيه تمثل قيمة ضريبة الخصم والإضافة المستقطعة من تحصيل العملاء المدينيين لفندق النيل ريتز كارلتون منذ عام ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٦/١٢/٣١ على الملف والبطاقة الضريبيه لشركة مصر للفنادق حيث لم تتم الإستفادة من تلك الضريبة المخصومة على الفندق في الضريبة المستحقة على الشركة بالإقرار الضريبي حتى تاريخ الفحص ، ويتصل بما سبق وجود مبلغ ٧٨٤ ألف جنيه بالحسابات المدينة (دائن) لدي الشركات التابعة والشقيقة معلي بإسم فندق النيل ريتز كارلتون عن ضريبة الخصم والإضافة،رغم سابق رد الشركة على تقاريرنا السابقه بأنه جارى إثباتها مع مصلحة الضرائب للاستفادة منها . يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات التي تكفل إستفادة الشركة من تلك الضريبة وإجراء التسويات اللازمة والإفادة.	- يتم المتابعة دورياً مع فندق النيل ريتزكارلتون نحو سرعة الإنتهاء من تلك المبالغ وإثباتها على الملف والبطاقة الضريبية للشركة بمعرفة المستشار الضريبى والأمر يرتبط بضرورة الإنتهاء من الفحص لضريبة أرباح الأشخاص الإعتبارية للفندق عن تلك السنوات قبل إثباتها كأرصدة لشركة مصر للفنادق.
- بلغ رصيد المصروفات المستحقة السداد رصيد دائن فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٣١,٦٥٠ مليون جنية منها نحو ٢٨,٧٩٩ مليون جنية يمثل قيمة حق الانتفاع لفندق النيل ريتز كارلتون والمستحق لوزارة المالية منه نحو ٥,٩٣٣ مليون جنية يخص فترة المركز المالى ولم تقم الشركة بسداد إجمالى الرصيد حتى تاريخ الفحص املاً منها فى تسويتة مع مبلغ ١٥٠ مليون جنية المسددة لوزارة الماليه عن الضمان الحكومى حيث أن الشركة بصدد رفع دعوى قضائية ضد وزارة الماليه لاسترداد المبلغ بعد حصول الشركه على حكم نهائى بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٥ بعدم أحقية وزارة الماليه فى مبلغ الضمان الحكومى . الامر الذى يتعين معه ضرورة سرعة سداد مديونية الشركة عن حق الانتفاع لوزارة المالية تجنبا لتوقيع غرامات تأخير عن عدم السداد أو أى إجراء قانونى قد تتخذة وزارة الماليه ضد الشركة .	- يتم التنسيق مع الإدارة المركزية للتمويل بوزارة المالية والمسئولة عن تحصيل حق الإنتفاع لفندق النيل ريتزكارلتون بصفة مستمرة نحو إحاطتهم بما يتم مع المستشارين القانونين لوزارة المالية وما يتم من مشاورات بشأن آليه تنفيذ حكم الضمان الحكومى الصادر لصالح الشركة وإمكانية خصم المديونية المستحقة على الشركة عن حق الإنتفاع من مستحقات الشركة عن الضمان الحكومى.

الملحوظـــــة	الـــــــرد
- بلغ رصيد حسابات دائنة أخرى فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٤٣,١١٠ مليون جنية وقد تبين بشأنها مايلى: ١- مبلغ نحو ٥٧ ألف جنية يمثل قيمة كوبونات موردة من شركة مصر للمقاصة لتوزيع أرباح ترجع لعام ٢٠٠٥ تقادمت بمرور خمسة عشر عاما . يتعين دراسة تلك المبالغ وإتخاذ الاجراءات اللازمة فى ضوء ماتسفر عنة الدراسة . ٢- مبلغ نحو ١,٨ مليون جنية يخص رسم الدمغة النسبية لصالح المساهمين والمحصلة من وزارة المالية منذ عام ٢٠٠٢ والتى ترجع لعام ١٩٨٠ . يتعين بحث ودراسة تلك الارصدة فى ظل قانون الدمغة وإتخاذ الإجراءات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة . ٣- مبلغ نحو ٢٦,٨٢٠ ألف جنية بالخطأ تمثل قيمة غرامات التأخير على شركة كاذارين للمنسوجات عن عملية توريد البياضات والمفروشات لفندق سفير دهب وصحتها تحميلها على حساب الايرادات (غرامات تأخير) . يتعين إجراء القيد المحاسبى اللازم .	- جارى دراسة تلك الأرصدة بالتنسيق مع شركة مصر للمقاصة والمستشار الضريبى للشركة وإتخاذ اللازم فى ضوء ذلك. - نظراً لإلغاء رسم الدمغة النسبى فقد تم إسترداد قيمتها لصالح المساهمين عن أرصدة يرجع بعضها لعام ١٩٨٠ ، وقد تم الصرف للمستحقين من السادة المساهمين الذين تقدموا بطلبات للصرف والباقى سيتم صرفه لمستحقيه فور تقديم طلباتهم. وجارى بحث ودراسة تلك الأرصدة فى ظل قانون الدمغة بالتنسيق مع المستشار الضريبى والقانونى للشركة وإتخاذ الإجراءات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة.
- تضمن رصيد الحسابات الدائنة الاخرى فى ٢٠٢١/٩/٣٠ مبلغ نحو ٤,٦٩٠ مليون جنية قيمة مضافة عن تطوير فندق الريتز كارلتون منذ ٢٠١٩/٦ . يتعين سرعة اتخاذ الاجراءات الواجبة وفقا لاحكام مواد القوانين المنظمة لذلك بما يعود بالنفع علي الشركة.	- سيتم إتخاذ الإجراءات الواجبة فى ضوء ما يسفر عنه إنهاء سنوات الفحص حتى عام ٢٠١٧ عن طريق اللجان الداخلية مع مأمورية ضرائب دخل الأشخاص الإعتبارية .
- ظهر رصيد مخصص اهلاك الاصول الثابتة لبعض أصول الشركة (أثاث ومعدات – مكاتب الادارة – كمبيوتر ومبانى وانشاءات احلال وتجديد فندق النيل كمبيوتر -إحلال وتجديد فندق النيل)، فى ٢٠٢١/٩/٣٠ بمبلغ نحو ٤,٢٥٢ مليون جنية بالخطأ وصحته مبلغ نحو ٤,٢٤٧ مليون جنية بفارق قدرة نحو ٥ ألف جنية وصحتها ان يتم خصمها من حساب مصروفات الشركة (اهلاك). يتعين إجراء التصويب المحاسبى اللازم .	- سيتم مراعاة ما جاء بالملاحظة وإجراء التسوية اللازمة خلال الربع المالى المنتهى فى ٢٠٢١/١٢/٣١.

الملحوظـــــة	الـــــــرد
- ما زالت الشركة لم تلتزم بتطبيق فتوى مجلس الدولة (قسمى الفتوى والتشريع) الصادرة بتاريخ ٢٠١٩/٥/١٩ بوجوب إسترداد ما تم صرفه بدون وجه حق لرئيس مجلس الادارة والأعضاء المنتدبين لشركة مصر للفنادق وكذا ممثل الشركة فى شركة (أبو ظبى للاستثمارات السياحية) خلال الفترة من ٢٠٠٩/٤/١ حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١ ، فضلا عن عدم قيام الشركة بإسترداد مبلغ نحو ٣٥٩ ألف جنية قيمة مكافأة تمثيل عدد (٣) أعضاء لها بمجلس إدارة شركة أبو ظبى للإستثمارت السياحية عن توزيع الأرباح في ٢٠١٨/١٢/٣١ ، بل قامت الشركة بصرف مبلغ نحو ٦٣ ألف جنية فى ٢٠٢٠/١٢/٢١ عن توزيع الأرباح فى ٢٠١٩/١٢/٣١ لممثل الشركة بشركة ابو ظبى عن الفترة من ٢٠١٩/١/١ حتى ٢٠١٩/٣/٣١ بالمخالفة للقانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافأة ممثلي الحكومة و الأشخاص الإعتبارية العامة و البنوك وشركات الإستثمار و غيرها من الشركات والهيئات وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠٠٨ المادة الثالثة وكذا فتوي مجلس الدولة السابق الاشارة اليها والتي أفادت " بعدم جواز صرف مكافأة ممثلي شركة مصر للفنادق بمجلس إدارة شركة أبو ظبي للإستثمارات السياحية فيما يجاوز مكافأة العضوية وبدلات حضور الجلسات المقررة في الشركات التي تباشر فيها مهمة التمثيل. وكذا بالمخالفة للمادة رقم (٢٢) من قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته بالقانون رقم ١٨٥لسنة ٢٠٢٠ والتي أوضحت أن مكافأة العضوية لمجلس الإدارة هي مكافأة شهرية أما مكافأة توزيع الأرباح هي مكافأة سنوية ، ولا يجوز إعتبار مكافأة العضوية هي نفسها مكافأة توزيع الارباح السنوية ، كما ان مكافأة مجلس الإدارة عن ارباح شركة ابوظبى هى جزء ناتج من استثمارات شركة مصر للفنادق بها ومالم يكن ليتحقق الا بتلك المساهمة وأن ممثلي شركة مصر للفنادق بمجلس ادارة شركة ابو ظبى هو من واجبات وظيفتهم المكلفين بها لمتابعة استثمارات الشركة بالشركات المشتركة ويتقاضون عن تلك التمثيل بدل حضور للجلسات ومكافأة عضوية .	- أكد أحد أعضاء الشئون القانونية بالشركة أن ما صدر من قرارات صرف هذه المكافآت لرئيس مجلس الإدارة والأعضاء المنتدبين لشركة مصر للفنادق هى إختصاص أصيل من إختصاصات الجمعية العامة وصدرت فى حضور السادة المساهمين والتى تصدر قراراتها بإخلاء مسئولية مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية وذلك طبقاً لما هو ثابت بنص المادة (٦٣) من القانون (١٥٩) لسنة ٨١ ولائحته التنفيذية. - وفى هذه الحاله لايجوز أن يطلب بطلان هذه القرارات إلا المساهمين الذين إعترضوا على هذه القرارات فى محضر جلسة الجمعية كما أن كافة قرارات الجمعية العامة قد سقط الحق فى إبطالها لمرور سنة عليها وسارت محصنة لعدم وجود مطعن عليها وذلك كما هو ثابت بالمادة (٤/١/٧٦) من القانون (١٥٩) لسنة ٨١ ولائحته التنفيذية ، هذا فضلاً عن أنه قد تم إعتماد كافة المحاضر عن سنوات المطالبة بما بها عن كافة المعاملات المالية من الجهات المختصة وتصديق الهيئة العامة للرقابة المالية على قراراتها وإجراءاتها الأمر الذى يصبح معه أن كافة هذه القرارات نهائية ومحصنة عملاً بنص المادة (٣٨) من النظام الأساسى للشركة. - وبما أن الجمعية العامة للشركة هى صاحبة إصدار القرارات الخاصة بالمبالغ المطلوب إستردادها فقامت الشركة بمخاطبة السيدة الأستاذة المحاسبة / رئيس الشركة القابضة للسياحة والفنادق وبصفتها رئيس الجمعية العامة لشركة مصر للفنادق بتاريخ ٢٠٢١/٣/٩ بما هو ثابت بفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع والعرض على سيادتها بشأن البدء فى إتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لإسترداد ما تم صرفه بدون وجه حق للسادة/ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكذا ممثل الشركة فى شركة أبو ظبى للإستثمارات السياحية وأنه لم يصل للشركة الرد حتى تاريخه. - هذا فضلاً عن أنه قد تداولت المكاتبات فيما بين الشركة السيدة الأستاذة المحاسبة / رئيس الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة والسيد الأستاذ المستشار القانونى للشركة القابضة للسياحة والفنادق والسيدة الأستاذة / رئيس الجمعية العامة بصفتها بخصوص هذا الشأن بدءاً من ٢٠١٩/١٠/١ ، ٢٠١٩/١٠/٣ ، ٢٠١٩/١٠/٢٠ و ٢٠٢١/٣/٩ وقد صدر خلال هذه المدة رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفتوى رقم (١٩٩٧/٤/٨٦) الصادرة بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٥ وكتاب السيدة الأستاذة المحاسبة/ رئيس الشركة القابضة للسياحة والفنادق ورئيس الجمعية العامة للشركة رقم (٤٤) الوارد للشركة بتاريخ ٢٠٢١/١/٢١ بشأن وجوب البدء فى إتخاذ الإجراءات على نحو ما جاء بمكاتبات الجهاز المركزى للمحاسبات المسندة إلى الفتاوى المشار إليها بهذه الملاحظة والخاص برد المنح والمكافآت والمناسبات التى تم تحميلها على حساب الإستخدامات بالشركة خلال الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٥ وكذا مطالبه ممثل الشركة فى شركة أبو ظبى للإستثمارات السياحية وأعقب ذلك إيقاف البدء فى الإجراءات مرة أخرى بناء على كتاب السيد الأستاذ الدكتور/ مصطفى سعد ممثل الشركة فى شركة أبو ظبى للإستثمارات السياحية إبان الفترة المطلوب إسترداد ما تم صرفه بدون وجه حق لسيادته عن الفترة من ٢٠٠٩/٤/١ وحتى ٢٠٠٩/١٢/٣١ والمؤرخ ٢٠٢١/١/٣١ المؤشر عليه من سيادتها بموافاه سيادته بالمبالغ المطلوب ردها تفصيلاً عن كل سنة وموافاه سيادتها أيضاً بصورة منه قبل إرساله وكما سبق الإشارة إليه أنه بتاريخ ٢٠٢١/٣/٩ تم إرسال كتاب لسيادتها مرفق به البيان المطلوب لكافة السادة المطلوب الإسترداد منهم موضح كافة المبالغ بالتفصيل عن كل سنة من سنوات المطالبة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٥.

الملحوظـــــة	الـــــــرد
وقد جاء برد الشركة بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٥ على تقريرنا أن الشركة قامت بإعداد بيانات تفصيلية بالمبالغ المنصرفه للسادة / رئيس مجلس الإدارة والاعضاء المنتدبين والواجب إستردادها والتى صرفت لهم وتم تحميلها على إستخدامات الشركة، طبقا للفتوى الواردة من مجلس الدولة عن الفترة من ٢٠٠٩/٤/١ حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١ وتم توجيه كتاب بتاريخ ٢٠٢١/٣/٩ للسيدة الاستاذة/ رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق بتلك المبالغ وفى إنتظار رد سيادتها لإتخاذ الإجراءات لرفع دعاوى قضائية بالاسترداد أما بخصوص مكافأة تمثيل ممثلى الشركة لدى مجلس إدارة شركة ابو ظبى للاستثمارات السياحية والمنصرفة عن أرباح عامى ٢٠١٨ و٢٠١٩ فإنه تم الصرف وفقا للمادة الثالثة من قرار وزير قطاع الأعمال رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٨ ووفقا للحدود المقررة بتلك المادة . يتعين سرعة إسترداد المبالغ المنصرفة بدون وجه حق مع ضرورة مراعاة المواعيد القانونية ومحاسبة المسؤل حال سقوط حق الشركة فى إتخاذ الاجراءات القضائية اللازمة لتحقيق ذلك.	- وقد إنتهى هذا الكتاب كما هو ثابت تفصيلاً بملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات أن الشركة فى إنتظار تعليمات سيادتها بما يتبع فى هذا الشأن. - بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٦ قد تم البدء فى السير فى إتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضد السادة المطلوب إسترداد ما تم صرفه لهم بدون وجه حق بموجب إرسال إنذارات على يد محضر لكل من سيادتهم تفيد وجوب الإسترداد وأنه فى حالة عدم الرد سيتم اللجوء إلى القضاء بعد إنتهاء المدة المطروحة فى هذه الإنذارات لإقامة الدعاوى القضائية بالإسترداد وطبقاً لما جاء بالفتاوى والقانون. - اما بخصوص مكافاة تمثيل ممثلى الشركة لدى مجلس إدارة شركة أبو ظبى للإستثمارات السياحية والمنصرفة عن أرباح عامى ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ فإن الشركة تلتزم بتطبيق قرار وزير قطاع الأعمال العام رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٨ والمعدل بالقرار رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ بشأن ضوابط صرف مكافآت ممثلى شركات قطاع الأعمال العام فى عضوية مجلس إدارات الشركات المشتركة. - وقد قامت الشركة بالصرف بعد مراجعة تطبيق القواعد المنظمة مع الشركة القابضة للسياحة والفنادق والشركات الشقيقة ذات نفس المعاملة.

رئيس

القطاع المالى

(محاسب / محمود محمد مصطفى)